قضايا سياسية

اسم المقال: العلاقات الكينية – الصومالية دراسة في التطورات السياسية والقضايا الخلافية
اسم الكاتب: أ.م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1539
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 10:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات الكينية – الصومالية دراسة في التطورات السياسية والقضايا الخلافية

Kenyan-Somali Relations: A study of political developments and contentious issues

أ. م. د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري*

Assistant Professor Dr. Mustafa Ibrahim Salman

ملخص البحث

تتسم العلاقات الكينية – الصومالية بحالة من ضعف الاستقرار والتوتر منذ استقلال الدولتين عن الاستعمار في ستينات القرن الماضي، ومنذ انهيار الدولة الصومالية بسقوط نظام الرئيس (محمد سياد بري) في العام 1991، عانت الصومال موجة من اضطرابات وانقسامات داخلية وارهاب ومشكلات امنية وسياسية واقتصادية عدة القت بتداعياتها على دول الجوار، وكان ابرز الدول التي عانت من هذه التداعيات هي كينيا، ولهذا شرعت كينيا منذ تسعينات القرن الماضي بالانخراط المباشر في جولات المصالحة الوطنية الصومالية، وكانت غايتها الرئيسة هي ابعاد التأثيرات السلبية للفصائل الصومالية المتناحرة عنها، علما ان هناك قضايا شائكة وخلافات معقدة تربط كينيا بالصومال ونظرا لكثرتها فقط ركز البحث على ابرزها وهي: النزاع على الحدود البحرية بين كينيا والصومال، ومشروع جوبا لاند، فضلا عن التدخل الواضح في شؤون الصومال الداخلية.

الكلمات المفتاحية: (كينيا، الصومال، الارهاب، جوبا لاند، القرن الافريقي، حركة الشباب).

Abstract

Kenyan-Somali relations are characterized by a state of weak stability and tension since their independence from colonialism in the 1960s, and since the collapse of the Somali state with the fall of the regime of President (Mohamed Siad Barre) in 1991, Somalia has suffered from a wave of turmoil, internal divisions, terrorism, security, political and economic problems. With its repercussions on the neighboring countries, and the most prominent country that suffered from these repercussions was Kenya, and for this reason Kenya

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq

began since the 1990s to engage directly in the rounds of Somali national reconciliation, Its main goal was to banish the negative influences of the rival Somali factions from it, knowing that there are thorny issues and complex disagreements linking Kenya to Somalia and due to their abundance only, the research focused on the most prominent of which are: the dispute over the maritime borders between Kenya and Somalia, the Jubbaland project, as well as the clear interference in Somali affairs. The interior.

Key words: (Kenya, Somalia, terrorism, Jubbaland, the Horn of Africa, Al-Shabaab).

المقدمة :

ان العلاقات الكينية – الصومالية شهدت العديد من التطورات، كما ان هذه العلاقات يكتنفها العديد من القضايا التي مازال بعضها عالق ومحط توتر بين الوقت والاخر، ولا بد من الاشارة الى مسألة مهمة وهي ان كينيا كان لها دور واضح في مجريات الحرب الاهلية الصومالية منذ انهيار الدولة الصومالية في العام 1991، فمنذ ذلك الوقت عانى الصومال صراعًا بين الاطراف الصومالية، وكانت له تداعيات على دول الجوار وابرزها كينيا التي أوت الاف اللاجئين الصوماليين، فكان ذلك ايذانا بتدخل وحضور قوي لكينيا في الشأن الصومالي، ولهذا سعت كينيا الى احتضان العديد من جولات المصالحة بين الاطراف الصومالية المتصارعة.

علمًا ان الغاية من مساعي كينيا في المصالحة الصومالية هو تعزيز نفوذها الاقليمي في الصومال وكسب ود بعض الاطراف الصومالية المتصارعة لاسيما وان كينيا بمساعدة بريطانيا ضمت اقليم نفد او انفدي الصومالي الى اراضيها منذ العام 1963، وهذا يساعدها مستقبلًا على وضع حد لأية مطالبات مستقبلية فيه، كما ان كينيا تؤوي الاف اللاجئين الصوماليين في اراضيها وهذا سيؤدي في حال احراز اي تقدم في المصالحة الى اعادتهم الى الصومال وتخفيف المشكلات الداخلية الى احدثها اللاجئون الصوماليون في كينيا، فضلا عن ذلك تعزيز مكانة كينيا الاقليمية على صعيد منطقة شرق افريقيا بعدها دولة فاعلة ومهمة اقليميًا، وعليه فمن الصعب تجاهلها مستقبلاً في اية ترتيبات تخص

الصومال كونها منخرطة في القضية الصومالية منذ بدايتها وتأثرت بشكل كبير بكل تداعياتها، كما انها حاضرة في كل تفاصيل الشأن الصومالي الداخلي والخارجي.

ولا بد من التأكيد على مسألة مهمة وهي ان طبيعة العلاقات الكينية – الصومالية تتسم غالبا بالتوتر وعدم الاستقرار بسبب مجموعة من الخلافات حول قضايا عدة ونظرا لكثرتها سيتم التركيز على النزاع على الحدود البحرية بين كينيا والصومال، ومشروع جوبا لاند.

أهمية البحث : تكمن اهمية البحث في دراسة تفاعلات العلاقات بين البلدين ولعل اهم ما يمكن ملاحظته ان كينيا كانت هي المسيطر على معظم التطورات السياسية التي مرت بها الصومال، ويأتي في مقدمتها موقف كينيا من جولات المصالحة الوطنية الصومالية كونها فاعل اقليمي مهم على صعيد منطقة شرق افريقيا وتحظى بقبول دولي وافريقي، في مقابل ذلك انهارت الدولة الصومالية منذ العام 1991 وأصبحت الطرف الاضعف في هذه العلاقات، والتي يمكن وصفها بانها علاقات غير متكافئة بين دولة اقليمية مؤثرة وبين الدولة الصومالية المنهارة، فكان ذلك سببا في احتضان كينيا للعديد من جولات المصالحة الوطنية الصومالية منذ انهيار الدولة الصومالية، فضلا عن ذلك فان البحث يركز بشكل اساس على اهم الخلافات الكينية – الصومالية، واستشراف مستقبل هذه العلاقات.

اشكالية البحث : ينطلق البحث من اشكالية رئيسة مفادها ان كينيا بحكم جوارها الجغرافي للصومال، وايوائها الاف اللاجئين الصوماليين جعل منها قوة اقليمية مؤثرة في كل تطورات الشأن الداخلي الصومالي، وعليه فان التساؤل الرئيس للبحث هو ما دور كينيا في من جولات المصالحة الوطنية الصومالية ؟، وما الأهداف الرئيسة التي سعت اليها كينيا من احتضان هذه الجولات؟، وما ابرز الخلافات بين البلدين؟، وكيف ستؤثر على واقع ومستقبل هذه العلاقات؟.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العلاقات الكينية – الصومالية اتسمت عبر تاريخها منذ الاستقلال عن الاستعمار بطابع التوتر، وقد ادى الجوار الجغرافي بينهما الى اثارة مجموعة من القضايا والخلافات، ورغم ان بعضها قد تم حسمه، لكنها تبقى مثار قلق على هذه العلاقات في المستقبل.

هدف البحث : يهدف البحث الى رصد وتحليل واقع العلاقات الكينية – الصومالية منذ العام 1991 وكيف أثر انهيار الدولة الصومالية على هذه العلاقات، كما يهدف البحث الى دراسة الموقف الكيني من جولات المصالحة الصومالية، فضلا عن ذلك يهدف البحث الى تسليط الضوء على الخلافات المعاصرة بين البلدين والتي أوصلت هذه العلاقات الى القطيعة.

منهجية البحث : اعتمد الباحث على الاقتراب التاريخي لدراسة تطور العلاقات الكينية – الصومالية لاسيما منذ انهيار الدولة الصومالية في العام 1991، كما تم الاعتماد على الاقتراب الوصفي التحليلي بعده من اهم مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية، فضلا عن الاقتراب الاستشرافي كونه المنهج المعني بدراسة احتمالات متوقعة الحدوث مستقبلا بناء على دراسة المتغيرات موضوع البحث، ووضع مشهد تقريبي لما ستؤول اليه هذه العلاقات.

هيكلية البحث : بهدف الاحاطة بموضوع البحث وللإجابة على تساؤلات الاشكالية تناول البحث ما يأتي:

أولاً: المصالحة الصومالية وتأثيرها في العلاقات الكينية – الصومالية.

ثانياً: القضايا الخلافية بين كينيا والصومال.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الكينية – الصومالية.

أولاً: المصالحة الصومالية وتأثيرها في العلاقات الكينية – الصومالية

تعد كينيا من أكثر دول شرق أفريقيا تأثرًا بالأزمة الصومالية، فقد فرض انهيار الدولة الصومالية في العام 1991 على كينيا ضرورة التعامل مع تداعيات هذا الانهيار، وعليه سيتم التركز باختصار على دور كينيا في جولات المصالحة بين الاطراف الصومالية المتصارعة، وأهم التطورات السياسية التي مرت بها علاقات البلدين.

1- دور كينيا في جولات المصالحة الصومالية قبل العام 2001:

سعت كينيا الى تحقيق مصالحة وطنية بين الاطراف الصومالية المتصارعة، ولهذا استضافت العاصمة الكينية نيروبي بين 11 – 13/اذار/1994 جولة من محادثات السلام بين هذه الاطراف، وصدر عنها اعلان نيروبي[1]. علمًا ان الفصائل الصومالية الـ(15) لم تحضر جميعها للتوقيع على اعلان نيروبي[2]. ويأتي الاهتمام الكيني بالشأن الصومالي بسبب التداعيات الخطرة التي انعكست على كينيا، وقد عبر عنها ممثل كينيا لدى الامم المتحدة في 4/تشرين الثاني/1994 الذي أكد بان كينيا استضافت لوحدها (750) الف لاجئ، رافقها تسلل للعصابات المسلحة الى كينيا والدول المجاورة، مما أدى الى زعزعة الاستقرار والامن في المناطق الحدودية، وراح ضحيتها أكثر من ألف مواطن كيني و (87) من رجال الامن، الى جانب الخسائر في الممتلكات والمواشي، مما اشر بوضوح على التهديد

---

[1] د. ابراهيم احمد نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص ص 214 – 215.

[2] الأمم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير بعثة مجلس الامن الى الصومال**، رقم الوثيقة (S/1994/1245)، 1994/11/3، ص 13.

الخطير للصراع الصومالي على الامن الكيني واقتصادها الوطني، وناشد الامم المتحدة للتوصل الى حل سلمي في الصومال[1].

ولأهمية الدور الكيني فقد أسست الامم المتحدة في كينيا "مكتب الامم المتحدة السياسي للصومال"، وبدأ عمله من العاصمة الكينية نيروبي في 14/نيسان/1995[2]. وقد نشطت كينيا في داخل منظمة الامم لحل الازمة الصومالية، إذ عدتها تهديدًا للسلم والامن الدوليين، وقد أشاد (كوفي عنان) الامين العام للأمم المتحدة في تقريره الى مجلس الامن بجهود الوساطة لدولة كينيا لاحلال السلام في الصومال[3]. لاسيما بعد نجاح الرئيس الكيني حينها (دانيال اراب موي) في جمع أكبر ثلاثة فصائل صومالية متصارعة وهم (حسين عديد وعلي مهدي محمد وعثمان عاتو) في كينيا في تشرين الاول/1996 [4]. وخلال تسعينات القرن الماضي كانت كينيا محورًا مهمًا لعقد اجتماعات بين قادة الفصائل الصومالية وممثلي المجتمع الدولي ومنظمات اقليمية ودولية وفي مقدمتها الامم المتحدة بهدف انهاء الحرب الاهلية وبناء السلام ودعم قيام حكومة في الصومال[5].

وفي سياق الجهود الاقليمية لوضع حد للازمة الصومالية انعقد في عرتا في جيبوتي مؤتمر للمصالحة الوطنية الصومالية، وشارك فيه قرابة (1500) ممثلين عن المنظمات الاقليمية والدولية وكبار الشخصيات الصومالية، ونجح مؤتمر عرتا في اب/2000 بتشكيل برلمان صومالي وتم انتخاب (عبد القاسم صلاد حسن) في 25/اب/2000، كأول رئيس منتخب منذ انهيار الدولة الصومالية في العام 1991، وقد رفضت الفصائل الصومالية المتصارعة هذا المؤتمر، كون المؤتمر استبعد الميليشيات وقرر حلها وتشكيل قوة شرطة عوضًا عنها، ولهذا استمرت الاشتباكات[6].

ولأهمية دولة كينيا على صعيد منطقة شرق افريقيا، ولكونها من ابرز القوى الاقليمية المؤثرة في الصومال قام الرئيس الصومالي (عبد القاسم صلاد حسن) بالسفر الى كينيا في 16 – 17/ايار/2000 وطلب مساعدة الرئيس (دانيال اراب موي) للضغط على بعض القادة الصوماليين الذين لم يحضروا

---

(1) الأمم المتحدة، مجلس الامن، **مرجع ممارسات مجلس الأمن ملحق 1993 – 1995**، المجلد الاول، 1995، ص 411.

(2) الأمم المتحدة، مجلس الامن، **مرجع ممارسات مجلس الأمن ملحق 1996 – 1999**، المجلد الاول، 2000، ص 168.

(3) الامم المتحدة، مجلس الامن، **مرجع ممارسات مجلس الامن**، بنود جدول الأعمال في 1996 – 1999، الحالة في الصومال، 1999، ص 317.

(4) الامم المتحدة، مجلس الامن، **الحالة في الصومال**، رقم الوثيقة (S/PV.3770)، 1997/4/23، ص ص 22 – 23.

(5) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال**، رقم الوثيقة (S/2000/1211)، 2000/12/19، ص ص 9 و 18.

(6) **حقوق الانسان في الوطن العربي** (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2001)، ص ص 16 – 17.

مؤتمر عرتا للانضمام الى عملية السلام الجارية في الصومال، وأيضًا للتوسط بين الصومال واثيوبيا، وبالفعل دعا الرئيس (دانيال اراب موي) القادة الصوماليين الى اجتماع للحوار ومصالحتهم في كينيا، الا ان اثيوبيا طلبت تأجيل عقد هذا الاجتماع ووافقت كينيا على ذلك[1].

وعلى الرغم من انعقاد قرابة (12) مؤتمرًا للمصالحة الصومالية بين العام 1991 والى 2000، إلا انها فشلت جميعها، بسبب حرص بعض الفصائل على تعظيم مكاسبها على حساب الشعب الصومالي[2]. مما اسهم في اطالة أمد الازمة وتعقيدها.

2- دور كينيا في جولات المصالحة الصومالية بعد العام 2001:

نظرًا لتفاقم الازمة الصومالية وتداعياتها الاقليمية سعت كينيا الى استضافة جولات المصالحة الصومالية، وكان ابرزها رعاية الحكومة الكينية مفاوضات بين فصائل المعارضة الصومالية وبين الرئيس (عبد القاسم صلاد حسين) رغم عدم اعتراف بعض الفصائل به كرئيس للصومال، وجرت جولات المفاوضات بين شباط الى كانون الاول 2001، ووقعت الاطراف الصومالية في مدينة ناكورو الكينية في 24/كانون الاول/2001، على اتفاق تضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتقاسم عادل للسلطة، ونزع سلاح الفصائل، ودعوة باقي الفصائل الى الانضمام الى عملية السلام[3].

ونظراً الى الاخفاق في تحقيق بنود اتفاق ناكورو فقد سعت كينيا الى احتضان مؤتمر جديد في مدينة (الدوريت) الكينية بحضور الرئيس الكيني (دانيال آراب موي)، وشمل معظم الفصائل الصومالية المتصارعة والأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة الصومالية[4]. ويأتي هذا بعدما قررت الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) في 11/كانون الثاني/2002، التي تضم (اثيوبيا وكينيا والسودان والصومال وجيبوتي وأوغندا واريتريا – انضمت اليها جنوب السودان عام 2011 –) كونها منظمة اقليمية خاصة بمنطقة شرق افريقيا، وان دولها أدرى بتفاصيل الازمة الصومالية، ولديها مصلحة في حلها لا سيما وانها تأثرت بتداعيات هذه الازمة، تشكيل لجنة فنية برئاسة كينيا لعقد مؤتمر خاص بالمصالحة الوطنية الصومالية، وبالفعل انعقد المؤتمر في مدينة الدوريت الكينية بين 15 الى 27/تشرين

---

[1] الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال**، رقم الوثيقة (S/2001/963)، 2001/11/11، ص6.

[2] د. مهند عبد الواحد النداوي، **الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات دراسة حالة الصومال** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص 97.

[3] للمزيد ينظر **التقرير الاستراتيجي اليمني 2006** (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص ص 314 – 317.

[4] **التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2007)، ص 248.

الاول/2002، وتميز بكثافة الحضور الاقليمي والدولي، وانتهى بتوقيع الفصائل الصومالية على "اعلان مبادئ للمصالحة الوطنية"، كخطوة أولى نحو تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، بيد ان الواقع أكد خلاف التفاؤل الذي كان سائدًا لدى الاطراف الصومالية والاوساط الاقليمية والدولية فقد تعرضت الهدنة بين الفصائل الصومالية للعديد من الخروقات، وأخذت الخلافات تتسع، بل ان جولات المفاوضات ما بين 2002 والى 2003 شهدت انسحاب العديد من الفصائل الصومالية، على الرغم من دعوة وزراء خارجية الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) في اجتماعهم الطارئ في 28/تشرين الاول/2003 في نيروبي لمراجعة مبادرة المصالحة الصومالية[1].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها كينيا خلال العام 2003 في دعوة الفصائل الصومالية الى المصالحة والتوصل الى اتفاق شامل في مباغاتي في كينيا والتي حظيت بتقدير الامم المتحدة كونها الوسيط الرئيس في المصالحة، ولكن واقع الحال أكد بانها واجهت العديد من التحديات[2]. وفي 29/كانون الثاني/2004 وقع القادة الصوماليون وثيقة نيروبي وبحضور الرئيس الكيني حينها (موواي كيباكي) حول مختلف القضايا منها طريقة اختيار أعضاء البرلمان الصومالي[3].

وعمومًا ساعدت جهود الوساطة الكينية التي استمرت لقرابة عامين (2002 – 2004) على اقرار دستور جديد للصومال، الذي غير فيه شكل الدولة الصومالية من دولة بسيطة موحدة الى دولة فدرالية مركبة للحد من تركيز السلطة، ولحماية بعض المناطق الصومالية من التهميش الذي عانت منه[4].

فضلاً عن ذلك اثمرت جهود الوساطة الكينية عن تشكيل برلمان صومالي جديد على أساس عشائري لحل مشكلة اختيار أعضاء البرلمان الانتقالي، وأدى (194) نائباً اليمين في 22/اب/2004، في مراسم خاصة اقيمت في نيروبي وبحضور اقليمي ودولي واسع، وبسبب غياب الامن الاستقرار في الصومال فقد تقرر أن يكون مقر البرلمان والحكومة الانتقالية في نيروبي الى حين توفر وضع أمني مناسب في العاصمة الصومالية مقديشو، وفي 10/تشرين الاول/2004 جرى التصويت لانتخاب الرئيس الانتقالي، وتم انتخاب (عبد الله يوسف احمد) كرئيس للصومال لمدة انتقالية مدتها خمس سنوات، وجرت

---

[1] للمزيد ينظر د. السيد عوض عثمان، بناء الدولة أزمة المصالحة الصومالية، **كراسات استراتيجية** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 147، 2005)، ص ص 15 – 33.

[2] الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال**، رقم الوثيقة (S/2003/987)، 2003/10/13، ص16.

[3] الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال**، رقم الوثيقة (S/2004/469)، 2014/6/9، ص 1.

[4] **التقرير الاستراتيجي العربي 2013 – 2014** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015)، ص 207.

مراسم التنصيب في 14/تشرين الاول في نيروبي[1]. كما قام رئيس وزراء الحكومة الصومالية (علي محمد جادي) بتشكيل حكومته الجديدة في 1/كانون الاول/2004، التي عقدت أولى جلساتها في مدينة نيفاشا الكينية في 4/كانون الاول/2004، وطلبت الحكومة الصومالية من الامم المتحدة تأمين انتقالها من كينيا الى الصومال[2].

ومن الجدير بالذكر إن كينيا في تعاملها مع الصومال تنطلق من محدد مهم وهو تحالفها مع الولايات المتحدة، ومعارضتها لوجود المحاكم الاسلامية والحركات الجهادية في الصومال، كما سعت بالوقت ذاته الى ابقاء الصومال ضعيفًا مما يضمن لها استبعاد أي مطالبات صومالية مستقبلية بإقليم انفدي الذي يمثل المحافظة الشمالية الشرقة لكينيا، أي ان هناك شيء من التناقض في هذه العلاقات فمن جهة تسعى كينيا الى تحقيق المصالحة الوطنية بين الاطراف الصومالية المتصارعة وتشكيل حكومة وطنية، ومن جهة أخرى تعمل كينيا بالوقت ذاته على استمرار الصومال ضعيفاً ومنقسمًا[3]. ولهذا عملت كينيا على تهميش القادة التقليديين والدينيين وقادة المجتمع المدني، والضغط على الاطراف الصومالية الذين تستضيفهم في مؤتمرات المصالحة، والتلاعب ايضا بعملية السلام والمصالحة من خلال التحكم بها[4].

كما تنطوي العلاقات الكينية – الصومالية بالوقت ذاته على تحقيق مكاسب اقتصادية، إذ تحولت كينيا بفعل تداعيات الازمة الصومالية الى مقصد مهم ورئيس للمجتمع الدولي لاسيما المنظمات الاقليمية والدولية والانسانية، فضلاً عن ذلك ان العلاقات الكينية – الصومالية تندرج في اطار مساعي كينيا الرامية الى لعب دور قيادي كدولة مهمة على صعيد منطقة شرق افريقيا[5].

ومن نافلة القول ان المؤسسات الفيدرالية الانتقالية التي تم إنشاؤها أثناء محادثات السلام في كينيا في العام 2004 ، والتي شملت الحكومة والبرلمان والرئيس لم تنجح في توفير الاستقرار للصومال

---

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي 2004 – 2005** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، ص ص 385 – 386.

[2] **التقرير الاستراتيجي اليمني 2006**، مصدر سبق ذكره، ص 317.

[3] السيد علي أبو فرحة، الفاعل الخارجي في الصومال: ودوافعه وحدوده، **تقرير ارتيادي استراتيجي**، (الرياض: مكتب مجلة البيان، الإصدار السابع، 2010)، ص ص 378 – 379. ينظر كذلك **التقرير الاستراتيجي العربي 2011 – 2012** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص 180.

[4] Afyare Abdi Elmi and Dr Abdullahi Barise, The Somali Conflict: Root causes, obstacles, and peace-building strategies, **African Security Review** (Pretoria: Institute for Security Studies, vol. 15, No. 1, 2006), p. 42.

[5] **التقرير الاستراتيجي العربي 2010** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص 214.

ومعالجة ازماته الإنسانية الخطيرة، إذ عانى الصومال يوميًا من اشتباكات عنيفة واغتيالات متفرقة، لاسيما بين القوات الاثيوبية والحكومة الصومالية الانتقالية وبين فلول اتحاد المحاكم الإسلامية في الأجزاء الجنوبية من الصومال[1]. وعليه شهد الصومال بعد إقرار نتائج مؤتمر نيروبي للمصالحة الوطنية خلال المدة من 2004 ولغاية 2007 تطورات متلاحقة أدخلت البلاد في دوامة العنف والفوضى واللا دولة، ولا سيما بعد ظهور المحاكم الاسلامية، فكان لذلك تداعيات عدة على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي[2]. كما تمت الاشارة اليه سابقا.

ولا بد من الاشارة الى ان كينيا عن طريق استضافتها لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال كان لها دورًا مؤثرًا في الصومال، فقد عمل هذا المكتب على تنسيق ومناقشة احتياجات الصومال الاساسية منها: تدريب الشرطة والجيش وانشاء معسكرات خاصة لهذا الغرض، وتقديم الامم المتحدة الدعم الى الحكومة الانتقالية الصومالية[3].

وعلى الرغم من دعوات تحقيق المصالحة الوطنية بين الاطراف الصومالية، إلا انها لم تحقق أي نجاح يذكر حتى العام 2011، بسبب تعدد مستويات الصراع والافتقار الى التجانس سواء داخل الحكومة الصومالية نفسها او بين فصائل المعارضة، وغياب ارادة سياسية حقيقية لتحقيق المصالحة الوطنية، مما اضعف بالنتيجة جهود تسوية الصراع ومبادرات المصالحة[4].

فضلاً عما تقدم أعلنت كينيا عن تشكيل تجمع باسم "مجموعة اصدقاء المصالحة" في ايار/2018، مؤلف على مستوى سفراء يضم عشرة دول اعضاء وممثلين عن بعثة الامم المتحدة والاتحاد الاوربي لتقديم المساعدة الى الصومال، وبدأ التجمع اجتماعه في نيروبي في 16/تشرين الاول/2018، بهدف تعزيز خطة أوسع نطاقًا للمصالحة الوطنية شرعت الصومال في تنفيذها منذ 25 –

---

(1) Nuruddin Farah and others, **Somalia a nation without a state** (Stockholm: The Nordic Africa Institute, 2007), p. 4.

(2) للمزيد ينظر د. حمدي عبد الرحمن حسن، تطورات القضية الصومالية وأزمة النظام العربي، **آفاق افريقية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 8، العدد 26، خريف 2007)، ص ص16 – 41.

(3) الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال**، رقم الوثيقة (S/2010/447)، 2010/9/9، ص 17.

(4) للمزيد ينظر مجموعة مؤلفين، **حال الامة العربية 2010 – 2011: رياح التغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 243 – 252.

26/ايلول/2018، وشارك في التجمع أكثر من (700) شخصية حكومية وغير حكومية من جميع انحاء الصومال، مما أكسب تجمع المصالحة الوطنية الصومالية بروزاً أكثر لدى المجتمع الدولي[1].

ولا بد من التأكيد على مسألة مهمة وهي ان الدور الكيني في المصالحة منذ انهيار الدولة الصومالية هو ليس لتقوية الصومال او حرصا منها على حماية الشعب الصومالية ووحدة أراضيه، وانما كان الهدف منها تعزيز مكانتها الاقليمية على حساب الصومال والقوى الاقليمية المؤثرة في شرق افريقيا وفي مقدمتها اثيوبيا، فضلا عن كسب ثقة المجتمع الدولي ومنظماته الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة بثقل كينيا السياسي ودورها المحوري الفاعل والمؤثر في منطقة شرق افريقيا، فضلا عن حصر مشكلات الصومال الداخلية قدر المستطاع داخل حدوده الوطنية بعيدًا عن كينيا.

فضلا عن ذلك ان أهم ما يمكن ملاحظته ان طبيعة هذه العلاقات كانت في واقع الحال غير متكافئة بين طرف اقليمي فاعل ومؤثر وهو كينيا ، وبين طرف ثاني ضعيف ومنهار ومنقسم وهو الصومال، ولهذا برز الدور الكيني بشكل واضح على هذه العلاقات.

ثانياً: القضايا الخلافية بين كينيا والصومال

ترتبط كينيا والصومال بخلافات عدة وقضايا شائكة كانت سبب في توتر العلاقات منذ الاستقلال عن الاستعمار في ستينات القرن الماضي، ونظرا لكثرتها سيتم التركيز على اهم الخلافات المعاصرة تحديدا وهي:

1 – النزاع على الحدود البحرية بين كينيا والصومال:

يعود النزاع على الحدود البحرية بين كينيا والصومال الى العام 2005، عندما أقدمت كينيا دون التشاور مع الصومال على تغيير مسار خط الحدود البحرية الفاصل بينهما لصالحها، مستفيدة من أوضاع الصومال غير المستقرة، ولعدم وجود معاهدة بحرية بينهما، بيد ان الصومال تنبه الى الاجراءات الكينية الاحادية[2]. وتتمحور طبيعة هذه الازمة في تعارض رؤية وموقف كلا البلدين من مسار الخط البحري الفاصل بينهما، إذ تمسكت كينيا بان يكون مسار الخط " أفقيا بمحاذاة خط العرض من نقطة

---

[1] الامم المتحدة، مجلس الامن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال**، رقم الوثيقة (S/2018/1149)، 2018/12/21، ص7.

[2] عبد الرحمن عيسى، الأزمة الدبلوماسية بين الصومال وكينيا: قراءة في الخلفيات واستشراف المآلات، **التقرير الشهري** (مقديشو: مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات، العدد 3، اذار 2019)، ص 4.

الحدود البرية بين الدولتين"، وفي المقابل رفضته الصومال وتمسكت " بأن الخط الفاصل عمودي يتجه إلى جنوب الشرق بامتداد الساحل البري" (ينظر الخريطة رقم 1)، وقد دفعت هذه الخلافات الى توقيع البلدين مذكرة تفاهم حول تمديد الجرف القاري في 7/نيسان/2009، لتسوية النزاع الحدودي البحري بينهما وديًا عبر المفاوضات [1].

وتكمن حقيقة هذا النزاع ان المنطقة البحرية المتنازع عليها بين كينيا والصومال تحوي رواسب ضخمة من الهيدروكربونات مثل النفط والغاز، الذي أكدته شركات التنقيب العالمية، وكلا البلدين حريصان على استثماراها لصالحهما وتطوير قطاع الطاقة الخاص بهما، وهذا يفسر قيام الصومال بإلغاء مذكرة التفاهم الموقعة بينهما، في حين أكدت كينيا بان الصومال لم يعترض على هذا الوضع منذ العام 1979[2].

خريطة رقم (1) توضح الحدود البحرية المتنازع عليها بين كينيا والصومال

[1] ابراهيم عبد القادر محمد، أزمة الحدود البحرية بين الصومال وكينيا: الواقع والسيناريوهات المحتملة، **تقدير موقف** (مقديشو: مركز الكتاب للبحوث والدراسات، حزيران 2019)، ص ص 2 – 4.

[2] Sunguta West, Somalia-Kenya Maritime Border Dispute Could Threaten Counterterrorism Gains, **Terrorism Monitor** (Washington: The Jamestown Foundation, Vol. 17 Issue: 14, July 2019), p. 6.

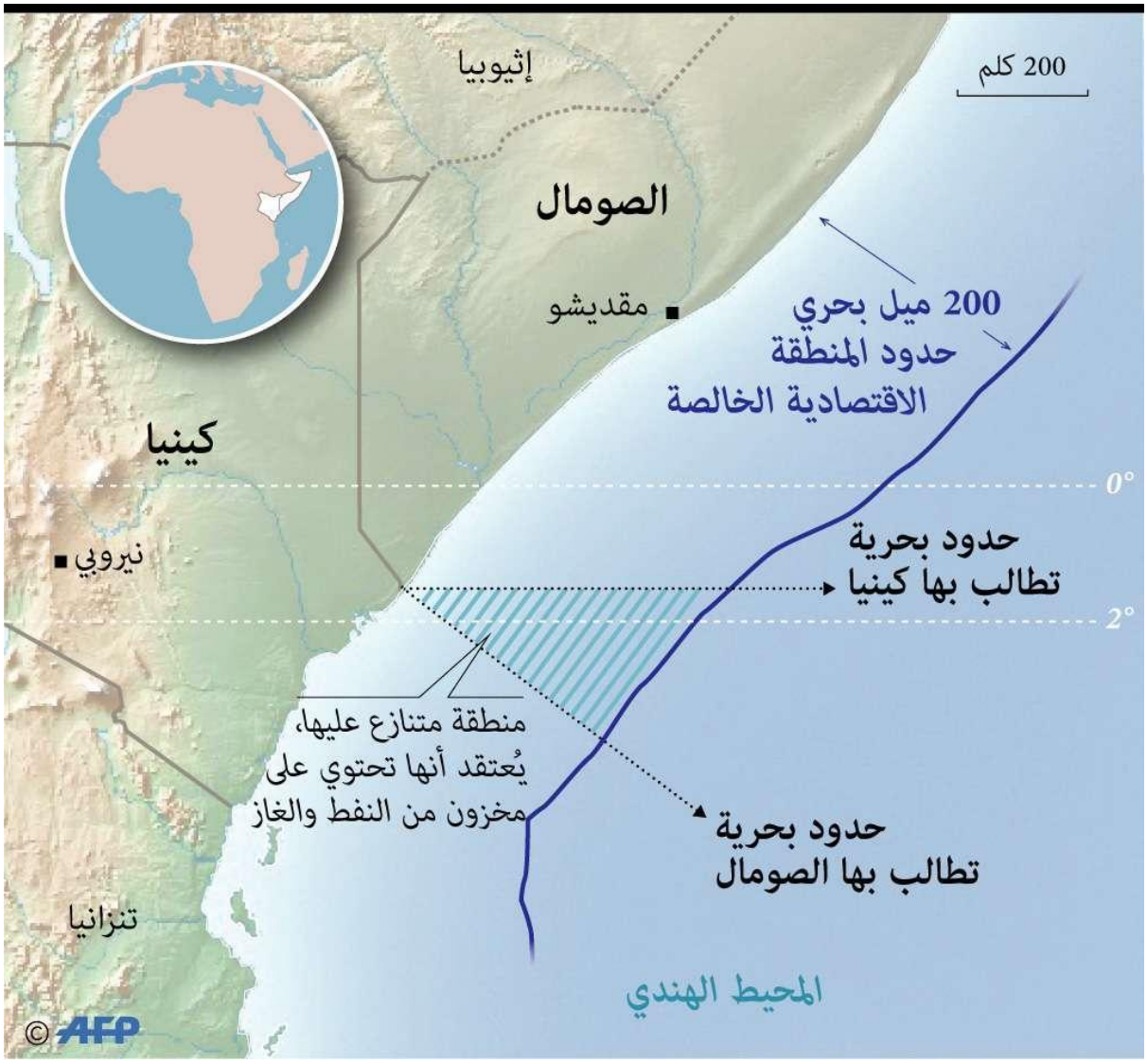

المصدر: أحوال تركية، تركيا تستغل نزاع كينيا والصومال لتثبيت أقدامها في القرن الأفريقي، 2020/12/24.

https://ahvalnews.com/ar/trkya-tstghl-nza-kynya-walswmal-ltthbyt-aqdamha-fy-alqrn-alafryqy/trkya-walswmal

ومن هنا ألغى البرلمان الصومالي في 8/تشرين الاول/2011 مذكرة التفاهم المعقودة في العام 2009، وفي المقابل منحت كينيا في العام 2012 ثمانية امتيازات بحرية في المنطقة البحرية المتنازع عليها التي تصل مساحتها الى قرابة (142) كم^2 – تشير بعض التقديرات ان مساحة المنطقة البحرية المتنازع عليها (100) الف كم^2 – ، ويقع سبعًا من هذه الامتيازات في هذه المنطقة، وبالفعل قامت الشركات الدولية بعمليات البحث والتنقيب بعدما تعاقدت رسميًا مع كينيا، مما اثار حفيظة الصومال فتقدم بطلب الى هذه الشركات بايقاف عمليات التنقيب فاستجابت الشركات للطلب ما عدا شركة (إي أن آي) الإيطالية، وعليه قدمت الصومال بشكوى ضد هذه الشركة لدى الحكومة الايطالية التي لم ترد على شكوى

الصومال[1]. وبعد محاولات متكررة فاشلة للتوصل إلى حل وسط، عرض الصومال القضية على محكمة العدل الدولية[2]. إذ قدم الصومال في 28/اب/2014 شكوى رسمية ضد كينيا الى محكمة العدل الدولية، وتم تسليم مذكرة الشكوى وفقًا للموعد الذي حددته المحكمة في 13/تموز/2015 لايجاد حل للنزاع البحري بين البلدين[3].

وعقدت محكمة العدل الدولية أولى جلساتها بين 19 الى 23/ايلول/2016، وقدم كلا البلدين وثائقهما التي تثبت احقيتهم في هذه المنطقة، وفاز الصومال في أولى جولات المحكمة التي جرت في العام 2017، وفي المقابل فشلت كينيا باقناع المحكمة بحججها، مما جعلها تدفع باتجاه ان هذه القضية ليست من اختصاص محكمة العدل الدولية[4].

وبعد قيام الصومال في 6/شباط/2019 بعرض خمسين كتلة نفطية لمزاد علني في العاصمة البريطانية لندن، وبحسب ادعاء كينيا فان بعضها يقع داخل سيادتها البحرية، وعليه طلبت كينيا من الصومال سحب الخرائط التي عرضتها الصومال في لندن التي تؤكد مطالبات الصومال بالمناطق البحرية المتنازع عليها، ووقف بيع الكتل النفطية في المزاد العلني، وقد هدد (ماشاريا كاماو) سكرتير وزارة الشؤون الخارجية الكينية بان بلاده لن تتردد في الذهاب الى الحرب لحماية سلامتها الاقليمية[5].

ومنذ ذلك الوقت شنت كينيا حربًا دبلوماسية شاملة ضد الصومال ففي 16/شباط/2019 استدعت سفيرها لدى الصومال وبالوقت ذاته طلبت من سفير الصومال لديها بمغادرة اراضيها، ووصفت الصومال بدولة معادية تحاول الاستيلاء على مواردها الطبيعية [6]. وبوساطة اثيوبية جرت في نيروبي محادثات

---

[1] عمر محمد، الأزمة الدبلوماسية بين الصومال وكينيا الأسباب والنتائج، **التقرير الاسبوعي** (مقديشو: مؤسسة الصومال الجديد للاعلام والبحوث والتنمية، العدد 62، حزيران 2019)، ص 8.

[2] Ben Lawellin and others, **Stable Seas: Somali Waters** (United States: Broomfield, Informing Change for Peace, 2017), p. 2.

[3] عمر محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 8 – 9.

[4] أحمد فوزي سالم، أزمة الحدود البحرية بين الصومال وكينيا هل يُصلح العطار ما أفسد الدهر، 14/تموز/2019.
https://www.noonpost.com/content/28543

[5] Kizito Sabala, The Kenya-Somalia Maritime Border Dispute: An Unnecessary Diplomatic Row, **APN Briefing Note**, African Peacebuilding Network (United States: New York, Social Science Research Council, No. 25, May 2019), p. 2.

[6] Faysal Mohamed, Kenya's undiplomatic behavior toward Somalia signals failure at ICJ, **Daily Sabah**, Turkey, 29/7/2019.
https://www.dailysabah.com/op-ed/2019/07/29/kenyas-undiplomatic-behavior-toward-somalia-signals-failure-at-icj

بين الرئيس الصومال (محمد عبد الله فرماجو) والرئيس الكيني (أهورو كينياتا) في 6/اذار/2019، وتم الاتفاق على حل الازمة الدبلوماسية وتجاوز الخلافات فيما بينهم[1].

غير ان ذلك لم يمنع من قيام كينيا بممارسة التضييق الدبلوماسي على الصومال، إذ منعت السلطات الكينية في 21/ايار/2019 مجموعة من الدبلوماسيين الصوماليين من ضمنهم وزراء ونواب من دخول مطار جومو كينياتا بحجة عدم وجود تأشيرات، لحضور مؤتمر رفيع المستوى لإدارة النزاعات عبر الحدود برعاية الاتحاد الأوروبي في نيروبي، كما أمرت بالتحقيق في الرحلات الجوية الصومالية، كما علقت الحكومة الكينية أنشطة صيد الأسماك قبالة ساحلها بالقرب من الحدود الصومالية بسبب ما وصفته بالاحتياطات الأمنية، وتزامن ذلك مع شن وسائل الاعلام الكينية حملة منظمة ضد الصومال[2]. علمًا ان هذا النزاع على الحدود البحرية لم يحسم الى حد الان.

2 – مشروع جوبا لاند والتدخل في شؤون الصومال الداخلية:

يقع اقليم جوبا لاند في جنوب غرب الصومال على بعد (500) كيلومتر عن العاصمة مقديشو، ويتكون الاقليم من ثلاث محافظات وهي غدو وجوبا الوسطى وجوبا السفلى، وتعد مدينة كسمايو الساحلية عاصمة اقليم جوبا لاند وأهم مدينة فيه[3]. ويحد الاقليم من الشمال اثيوبيا ومن الغرب كينيا وتحديدًا عند محافظة انفدي الواقعة شمال شرق كينيا، ومن الجنوب المحيط الهندي، ومن الشرق اقليم شبيلي السفلى وباي وبكول[4]. (ينظر الخريطة رقم 2)

خريطة رقم (2) توضح اقليم جوبا لاند

---

(1) Rahman Alfa Shaban, Ethiopia diplomacy helps cool Kenya-Somalia tensions, **African news**, 6/3/2019.
https://www.africanews.com/2019/03/06/ethiopia-diplomacy-pays-off-in-cooling-kenya-somalia-tensions//

(2) Faysal Mohamed, Kenya's undiplomatic behavior toward Somalia signals failure at ICJ, **Daily Sabah**, Turkey, 29/7/2019.
https://www.dailysabah.com/op-ed/2019/07/29/kenyas-undiplomatic-behavior-toward-somalia-signals-failure-at-icj

(3) اميرة محمد عبد الحليم، التطورات السياسية في منطقة القرن الافريقي، **التقرير الاستراتيجي الافريقي 2012 – 2013** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مركز البحوث الافريقية، الاصدار التاسع، 2014)، ص 70.

(4) عبد الرحمن عبدي، جوبالاند الأهمية الاستراتيجية وآفاق المستقبل (1–3)، مقديشو: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2015.
http://mogadishucenter.com/2015/08/

المصدر: د. يوسف أحمد، من أسباب بقائنا، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2017.

http://mogadishucenter.com/2017/

وبخصوص مشروع اقليم جوبا لاند فقد عملت كينيا على دعم هذا المشروع عن طريق تقديم الدعم ومساندة بعض زعماء عشائر الاقليم الموالين لها بعد ان وحدهم هدف مشترك وهو محاربة حركة الشباب الارهابية، ومستغلين بالوقت ذاته ضعف سلطة الحكومة الانتقالية في العاصمة مقديشو، لا سيما

وان كينيا تدرك جيدًا بان العشائر لها تأثير كبير جدًا في الحياة السياسية الصومالية، بهدف تشكيل ادارة او دولة في جنوب الصومال منفصلة عن الحكومة الفدرالية في العاصمة مقديشو وموالية الى كينيا[1].

ان مصالح كينيا من مشروع جوبا لاند لا تقتصر على المصالح الامنية، وانما هناك مصالح اقتصادية تسعى كينيا الى تحقيقها، ذلك ان هذا المشروع ينطوي على مرحلتين **الاولى** ذات ابعاد امنية تتمحور حول انشاء منطقة عازلة على حدودها الشمالية كي تبعد الآثار السلبية الناجمة عن انعدام الامن والقانون في الصومال، وما يكتنفه من تطرف وارهاب وتدفق للأسلحة الصغيرة والممنوعات والقرصنة واللاجئين غير الخاضعين للرقابة، **واما المرحلة الثانية** فهي حماية وتنمية مصالح كينيا الاقتصادية، فمن المقرر ان يكون مشروع جوبا لاند كنظيره اقليم صومالي لاند او اقليم ارض الصومال في الشمال، واقليم بونتلاند او اقليم ارض البنط في الشمال الشرقي واللذان يتمتعان بحكم ذاتي واستقرار، مما شكل حافزًا لكينيا على تبني هذا المشروع، ولاجل ذلك عملت على تدريب قرابة (3) الاف صومالي من اقليم جوبا لاند لإضفاء الطابع الرسمي على مشروع جوبا لاند، وبناءً على المعطيات السابقة ولاجل احداث تنمية اقتصادية في ولاياتها الشمالية والساحلية أطلقت كينيا أكبر مشروع تنموي في افريقيا بقيمة أكثر من (24,7) مليار دولار، وحمل أسم (Lamu Port and Lamu-Southern Sudan-Ethiopia Transport Corridor - LAPSSET) أي مشروع ممر النقل لميناء لامو وجنوب السودان واثيوبيا ، بحيث يربط ميناء لامو في مدينة لامو الكينية المطلة على المحيط الهندي بحقول النفط الغنية في جنوب السودان، والمخطط له ان يتحول الى أكبر ميناء في أفريقيا، إذ سيوفر المشروع خدمات اقتصادية لقرابة (80) مليون شخص[2].

ويتضمن المشروع خط للسكك الحديدية، وخط أنابيب لنقل النفط الخام من جنوب السودان الى اثيوبيا، ومصفاة للنفط، وثلاثة مطارات، وشبكة طرق، وثلاثة منتجعات، كما ان طول شاطئ الميناء يبلغ (10) كيلو متر مما سيوفر قدرة استيعابية تصل الى (23) مرسى مما سيعزز التنمية الاقتصادية الاقليمية[3]. أي ان مشروع جوبا لاند سيربط شرق ووسط أفريقيا بغربها وجنوبها، وسيكون بمثابةً خطاً بديلاً لموانئ البحر الاحمر المسيطر عليه من قبل جيبوتي والصومال والسودان، علمًا ان احد اسباب

---

(1) Clifford Collins Omondi Okwany, **Kenya's Foreign Policy Towards Somalia, 2011 - 2016 A Contribution to Insecurity** (Thesis of Masters, Norwegian University of Life Sciences, Department of International Environment and Development Studies, 2016), p. 30.

(2) **New African Magazine**, Why Kenya Is Fighting In Somalia, London, 2012. https://newafricanmagazine.com/3080/

(3) Kenya Ports Authority, Lamu Port Project, 2015. https://www.kpa.co.ke/OurBusiness/pages/lamu.aspx

التدخل العسكري الكيني في الصومال هو قرب ميناء لامو للصومال، كما أسهمت الاكتشافات الحديثة للنفط والغاز والتي تقع في مناطق حدودية متنازع عليها بين كينيا والصومال وغير مستقرة أمنيًا بدورها في هذا المشروع[1].

علما ان فكرة المشروع بدأت في العام 2009، فبعد نجاح القوات الكينية في العام 2011 من هزيمة حركة الشباب، ومن ثم الاستيلاء على كسمايو في ايلول 2012، أصبحت الامور مهيأة لكينيا والعشائر الصومالية المتعاونة معها، وعليه تم انتخاب الشيخ (أحمد محمد اسلام مدوبي) الحليف الوثيق لكينيا وزعيم ميليشيا رأس كامبوني في 15/ايار/2013 كرئيس لاقليم جوبا لاند بضغط من كينيا، بالرغم من عدم الاعتراف به من قبل الحكومة الصومالية[2].

وأما دوافع الاهتمام الكيني باقليم جوبا لاند والاسباب الرئيسة التي تقف وراء تبنيها مشروع جوبا لاند فهي عديدة أهمها:

أ- **الاهمية الاستراتيجية لإقليم جوبا لاند:** يحظى اقليم جوبا لاند باهمية استراتيجية خاصة وتكمن هذه الاهمية في اطلالة الاقليم البحرية على المحيط الهندي فهو يعد بوابة الصومال البحرية الجنوبية عن طريق مدينة كسمايو الساحلية، لاسيما وان ميناء كسمايو احتل اهمية خاصة كونه اهم الموانئ التجارية الصومالية مع العالم الخارجي وعلى رأسها تجارة الماشية كونه اقليم رعوي بالدرجة الاساس، ولهذا عملت الحكومة الفدرالية الصومالية على توظيف اهمية اقليم جوبا لاند الاستراتيجية مع القوى الاقليمية والدولية التي تتطلع الى تعزيز نفوذها في منطقة القرن الافريقي، ومنها على سبيل المثال تركيا التي اخذت تتسابق مع باقي القوى الاخرى لتطوير ميناء كسمايو وتعزيز نفوذها في جنوب الصومال[3]. علمًا ان ميناء كسمايو يُعد واحد من أربعة موانئ رئيسة في الصومال الى جانب ميناء مقديشو وميناء بوصاصو وميناء بربرة، ويأتي بالدرجة الثانية بعد ميناء مقديشو من حيث الاستعمال والاستيعاب، وتبلغ مساحة اقليم جوبا لاند (87) كم^2 – تشير بعض التقديرات ان مساحة الاقليم أكثر من (110) كم^2 – ويعد ثاني اقليم ضمن النظام الفدرالي الصومالي الذي تأسس في العام 2004،

---

[1] مركز مقديشو للبحوث والدراسات، مشروع خط أنابيب جوبا – لامو هل يشكل تهديدا على مصالح الدول العربية، 2019.
http://mogadishucenter.com/2019/01/

[2] Claire Elder and Zakaria Yusuf, Jubaland in Jeopardy: The Uneasy Path to State-Building in Somalia, JBrussels: International Crisis Group, 2013.
https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somalia/jubaland-jeopardy-uneasy-path-state-building-somalia

[3] عبد الرحمن عبدي، جوبالاند الموقع والقبائل والموارد الاقتصادية، مقديشو: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2018.
http://mogadishucenter.com/2018/03/

وقد اسهمت كينيا بدور رئيس في تشكيل هذا النظام لضمان أمنها ومصالحها [1]. وعليه يتضح ان اقليم جوبا لاند ذو اهمية جيوستراتيجية خاصة جعلت منه بمثابة المجال الحيوي لكينيا التي اخذت تتطلع اليه للسيطرة عليه باي صورة كانت لتعزيز نفوذها ومصالحها في الصومال تحديدًا وفي منطقة القرن الافريقي مستقبلاً.

ب- **الاهمية الاقتصادية لإقليم جوبا لاند:** يتميع اقليم جوبا لاند باهمية اقتصادية خاصة إذ يمتلك ثروة زراعية وسمكية وحيوانية كبيرة، فأراضي جوبا لاند تمتاز بالخصوبة كونها تقع على ضفاف نهر جوبا الذي يصب في المحيط الهندي، ولهذا تعد اراضيه من افضل الاراضي الزراعية في الصومال، إلا انها تضررت بفعل الاقتتال الداخلي، كما انه يمتلك ثروة حيوانية كبيرة من الاغنام والبقر والابل، وما يؤكد هذه الاهمية ان الجزء الكبير من ميزانية الحكومات الصومالية السابقة كانت تأتي من صادرات الثروة الحيوانية لجوبا لاند، وما زاد من اهمية الاقليم ايضا ان ميناء كسمايو يعد المنفذ البحري الرئيس الذي يتم عن طريقه تصدير الثروة الحيوانية وغيرها، فضلا عن ذلك فقد تم اكتشاف النفط على ضفاف اقليم جوبا لاند، ولهذا اصبح الاقليم محط اهتمام وتنافس اقليمي ودولي كبير للقوى الباحثة عن موطئ قدم لها في الاقليم، ويأتي في صدارتها اثيوبيا وكينيا التي عدت الاقليم بانه جزءا من امنها الوطني، وسعيهما الى مساندة اية حكومة محلية في الاقليم وتقويتها على حساب الحكومة الاتحادية في الصومال لضمان ولاء حكومة الاقليم اليها[2]. وقد كشفت شركات التنقيب العالمية ايضا عن وجود كميات كبيرة من اليورانيوم في الاقليم، وهذا يفسر بالنتيجة جهود كينيا الحثيثة لتغيير مسار خط الحدود البحرية مع الصومال[3].

ج- **البعد الامني لاقليم جوبا لاند:** يتمثل البعد الامني للاقليم بمحاربة الارهاب وابعاد مقاتلي حركة الشباب الارهابية عن حدود كينيا الشمالية الشرقية مع الصومال، لاسيما وان جوبا لاند كانت منطلق لعمليات حركة الشباب تجاه كينيا، ووقف التدفق المستمر للاجئين الصوماليين الفارين من العنف المستمر، وايجاد حل لأزمة اللاجئين الصوماليين في كينيا التي طال أمدها وتحملها لأعباء مالية كبيرة ومسؤولية أمنية من تطرف وتهريب للأسلحة عبر الحدود وغيرها عن طريق تنظيم العودة

---

[1] بشير نور، عين على ولاية جوبا لاند، **التقرير الأسبوعي** (مقديشو: مؤسسة الصومال الجديد للاعلام والبحوث والتنمية، العدد 42، اب 2014)، ص 2.

[2] عبد الرحمن عبدي، جوبالاند الأهمية الاستراتيجية وآفاق المستقبل (1-3)، مصدر سبق ذكره.

[3] بشير نور، مصدر سبق ذكره، ص 11.

الطوعية لإعادتهم الى الصومال[1]. وقد وظفت كينيا اقليم جوبا لاند في اطار الحرب على الارهاب عن طريق احكام قبضتها على الاقليم وعلى مينائها كسمايو الحيوي، وذلك بتعزيز وجودها العسكري فيه كي لا يتحول الى منافس لها بما يضر بموانئها لا سيما ميناء مومباسا، وهذا يفسر أحد أسباب التدخل السياسي والعسكري الكيني في الصومال وبالتحديد في اقليم جوبا لاند لما يحتله من أهمية خاصة لأمنها القومي[2]. ومن هنا عملت كينيا بعد سيطرتها على مدينة كسمايو على اصلاح مطار كسمايو الذي تضرر بفعل الحرب الاهلية الصومالية، وتم اعادة افتتاحه في العام 2012 [3]. وهذا يفسر سبب سعي كينيا الى إنشاء ما يمكن وصفه بدولة او منطقة عازلة وموطئ قدم استراتيجي لها في الصومال تسيطر عليه كينيا ضمنيًا على حدودها مع الصومال بما يحقق مصالحها الامنية، على الرغم من النفي الرسمي الكيني بانها تسعى لإنشاء دولة عازلة حدودية او انها تدعم رئيس الاقليم (أحمد محمد اسلام مدوبي)، وفي المقابل وصفت وزيرة الخارجية الصومالية (فوزية يوسف آدم) القوات الكينية في جوبا لاند بانها غير محايدة[4]. ولعل اصدق مؤشر على ما تقدم ذكره إن أية محاولة من قبل الحكومة الاتحادية الصومالية لتغيير قيادة حكومة اقليم جوبا لاند فان الحكومة الكينية تتدخل وتقف بوجه الحكومة الصومالية[5].

مما تقدم يتضح بان كينيا هي من أسست ادارة اقليم جوبا لاند وقدمت الدعم السياسي والامني لإدارة الاقليم، لتكون على غرار جمهورية أرض الصومال أو صوماليلاند في شمال الصومال التي استقلت عن الحكومة الاتحادية منذ ايار 1991 وان لم يتم الاعتراف بها رسميًا، وكذلك على غرار بونت لاند في شمال شرق الصومال التي اعلنت استقلالها عن الحكومة الصومالية منذ تموز 1998 ولم تحصل على الاعتراف الدولي بها ايضا، وكل ذلك حصل بفعل الاحتراب الداخلي الصومالي، ومن هنا

---

(1) The Jubaland Initiative: Is Kenya Creating a Buffer State in Southern Somalia?, Jamestown Foundation, 2011.
https://www.refworld.org/docid/4dbeab352.html

(2) محمد الدابولي، إقليم جوبالاند الصومالي بين الجماعات الإرهابية وأطماع القوى الإقليمية، المرجع دراسات وابحاث استشرافية حول الاسلام الحركي، باريس: مركز سيمو، 2018/8/20.

https://www.almarjie-paris.com/3479.

(3) عبد الرحمن عبدي، جوبالاند الموقع والقبائل والموارد الاقتصادية، مصدر سبق ذكره.

(4) Fredrick Nzwili, Is Kenya birthing a new country named Jubaland?, **The Christian Science Monitor**, Boston, 2013.
https://www.csmonitor.com/World/Africa/2013/0708/Is-Kenya-birthing-a-new-country-named-Jubaland

(5) **State of Somalia Report**, (Mogadishu: The Heritage Institute for Policy Studies, 2019), p.6.

فان كينيا ترى ان هذه السوابق تساعدها على انشاء ادارة مستقلة ولكن هذه المرة في جنوب الصومال وتحديدًا اقليم جوبا لاند.

وهذا ما يفسر تبني كينيا لبعض القوى الصومالية الموالية لها التي اعلنت عن تأسيس دولة ازانيا في جنوب الصومال أي في اقليم جوبا لاند من العاصمة نيروبي في 3/نيسان/2011، كونه سيؤمن مستقبلا خط نقل النفط من دولة جنوب السودان الى ميناء لامو الكيني الذي يعرف باسم خط انابيب جوبا – لامو من هجمات حركة الشباب [1].

وفي الحقيقة ان كينيا تعد اقليم جوبا لاند بمثابة مجالها الحيوي وخط الدفاع الاول عن حدودها الشمالية من هجمات حركة الشباب التي طالما هددت قطاع السياحة الكيني واهم مصادر دخلها الوطني، ولهذا سعت كينيا الى انشاء منطقة مستقلة عن حكومة الصومال الاتحادية وعازلة بالوقت نفسه كحزام أمني لها، وترى الحكومة الكينية انه من الضروري الدفاع عن حكومة الاقليم الموالية لها بل ان التفريط في امن الاقليم سيضر بمصالح كينيا الاستراتيجية على المدى القريب والبعيد، فعلى المدى القريب ان عدم دعم ادارة اقليم جوبا لاند قد يُمكن من عودة العناصر الجهادية والحركات الارهابية اليها مما سيضر بمصالحها مباشر، واما على المد البعيد فان كينيا تدرك جيدًا مدى خطورة عودة الحياة لمساعي الصومال الوحدوية والمطالبة بضم جميع اقاليمه وتحقيق حلم الصومال الكبير، وهكذا أصبح اقليم جوبا لاند من اولويات الامن الوطني الكيني وخط احمر بالنسبة لها، ومن اجل ضمان تحقيق الاستراتيجية الكينية، وتقويض المساعي الصومالية المستقبلية ابقت كينيا على قواتها العاملة ضمن " بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – أميصوم "، والمنتشرة تحديدًا في مناطق متفرقة من اقليم جوبا لاند، وعمومًا فان ابرز الاهداف التي تسعى اليها كينيا من وراء ذلك هي[2]:

أ- وضع حد لنشاط حركة الشباب الارهابية وابعادهم عن الحدود الكينية وحصر تأثيرهم داخل الاراضي الصومالية، بعبارة اخرى نقل المعركة الى داخل الصومال.

ب- انشاء منطقة عازلة داخل الاراضي الصومالية بطول (100) كم.

ج- السيطرة على ميناء كسمايو.

د- اعادة ترسيم الحدود البحرية لصالحها، وضم بعض الجزر البحرية والاراضي اليها لاهميتها.

---

[1] سيرجي كورجينيان، **التسونامي السياسي: تحليل للأحداث في شمال أفريقيا والعالم العربي**، ترجمة: ممدوح سيد مصطفى (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2019)، ص ص 289 – 290.

[2] عبد الرحمن عبدي، جوبالاند الأهمية الاستراتيجية وآفاق المستقبل (2-3)، مقديشو: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2015. http://mogadishucenter.com/2015/09/

هـ- رفع جاهزية الجيش الكيني، وتحديث قواتها العسكرية بكل صنوفها البرية والبحرية والجوية.

واما بخصوص موقف الحكومة الفدرالية الصومالية فقد عارضت هذا المشروع، ورأت فيه تهديد وجودي لها كونه ينقل السلطة من العاصمة مقديشو الى ولاياتها الجنوبية، مما يقوض مستقبلاً عملية بناء السلام في الصومال، كما عد الرئيس الصومالي (محمد عبد الله محمد) مشروع جوبا لاند بانه ضربة للعلاقات الثنائية الصومالية الكينية [1].

علمًا ان رفض المشروع لم يقتصر على الحكومة الصومالية بل شمل بعض القبائل الصومالية المنتشرة في اقليم جوبا لاند التي عارضت سياسة الحكومة الكينية، إذ عملت كينيا على دعم هيمنة بعض القبائل الموالية لها في الادارات الاقليمية على حساب قبائل أخرى، وعليه طالبت هذه القبائل لاسيما قبيلة ديغل وميرفلة المنتشرة في محافظات جنوب الصومال الحكومة الكينية بعدم التدخل في شؤونها الداخلية والانحياز الى بعض القبائل كون ذلك يؤدي الى تحريض بعضها ضد البعض[2]. أي ان كينيا اتبعت سياسة فرق تسد بهدف ضمان سيطرتها على اقليم جوبا لاند وربط ولاء ادارته المحلية بالحكومة الكينية وليس بالحكومة الصومالية.

ولعل ما يؤكد صحة ما سبق ان (فارح معلم) نائب رئيس البرلمان الكيني سابقًا أعلن بان الحكومة الكينية تقدم شهريًا مبلغًا قدره (1,5) مليون دولار الى الحكومة المحلية لجوبا لاند التي تدفعها بدورها كمرتبات لقرابة (7) الاف من جنودها[3].

ومن الجدير بالذكر ان مظاهر التدخل الكيني في شؤون الصومال كثيرة جدًا، مما دفع بالصومال كرد فعل الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع كينيا، بيد ان من الضروري ذكر بعض الاسباب التي دفعت الحكومة الصومالية الى هذا قرار فضلاً عما تقدم ذكره من القضايا الخلافية، وهي عديدة ومتشعبة لعل ابرزها هي:

1- عملت كينيا لا سيما خلال المدة 2009 – 2017 على التدخل السافر في شؤون الصومال الداخلية، وابرز مؤشرات هذا التدخل هي: التدخل في الانتخابات الصومالية ودعم مرشحين موالين لها، والسعي الى الاطاحة باي رئيس صومالي لا يتفق مع توجهاتها، مستفيدة من عدم

---

[1] The Jubaland Initiative: Is Kenya Creating a Buffer State in Southern Somalia?, op. cit.

[2] **قناة الجزيرة الفضائية**، قبائل صومالية تحذر كينيا من الانحياز، 2012/9/27.

[3] سياسي كيني: الحكومة الكينية تقدم 1.5 مليون دولار شهريا إلى ولاية جوبالاند الصومالية، (مقديشو: مؤسسة الصومال الجديد للاعلام والبحوث والتنمية ، 2018).

http://alsomal.net/

الاستقرار السياسي والخلافات بين الاطراف الصومالية، وبدأت العلاقات بين البلدين تأخذ منحى تصعيدي بعد تولي الرئيس (محمد عبد الله فرماجو) الرئاسة الصومالية في العام 2017، إذ ازدادت الخلافات السياسية والتوترات الدبلوماسية بين البلدين[1].

2- انتهاك كينيا المتكرر للمجال الجوي الصومال، مما دفع بالحكومة الصومالية الى رفع القضية الى " الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية – الايجاد" في العام 2019، وبالفعل وجد فريق التقصي التابع للهيئة ان هناك ادلة تؤكد هذا الانتهاك، كما وجهت الصومال تهم بتورط القوات الكينية العاملة ضمن بعثة (اميصوم) بتجارة غير مشروعة للسكر والفحم في ميناء كيسمايو ، بل انها عمدت الى تدمير معدات الاتصال في المناطق المحيطة بالميناء، وفي سياق التصعيد المتواصل فرضت الصومال حظرًا على استيراد نبات القات المستورد من كينيا، مما سيسبب ضررًا كبيرًا للتجار الكينين[2]. إذ تشير معلومات مكتب الاحصاء الكيني ان الصومال يستورد (50) طن من القات يوميًا بقيمة تصل الى اكثر من مليون دولار، مما دفع اثيوبيا الى منافسة كينيا في السوق الصومالي[3].

3- اتهمت الحكومة الصومالية كينيا بالتدخل في العملية الانتخابية لاقليم جوبا لاند الذي عدته الحكومة الصومالية تراجع رئيس الاقليم عن اتفاق الانتخابات في 17/ايلول/2020، وعليه أعلنت الحكومة الصومالية طرد السفير الكيني واستدعاء مبعوثها الخاص من كينيا[4].

4- استضافة كينيا رئيس اقليم ارض الصومال صوماليلاند (موسى بيهي عبدي) واستقبله الرئيس الكيني (اوهور كينياتا) في العاصمة نيروبي في 15/كانون الاول/2020، وتم الاتفاق على فتح كينيا قنصلية لها في هرجيسا عاصمة أرض الصومال في اذار/2021، كما تم الاتفاق ايضا تسيير الخطوط الجوية الكينية رحلات مباشرة بين هرجيسا ونيروبي، وهذا يفسر سرعة ردة الفعل الصومال ازاء التدخلات الكينية المتكررة لا سيما من هذه الخطوة فأعلن (عثمان أبو بكر دبي)

---

[1] للمزيد ينظر الشافعي أبتدون، الأزمة الدبلوماسية الكينية–الصومالية: الخلفيات وآفاق التسوية، **ورقات تحليلية** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، كانون الاول 2020)، ص ص 2 – 7.

[2] وكالة انباء الاناضول، الصومال وكينيا خلاف حدودي يعكر صفو الدبلوماسية (تقرير)، 2021/2/8.

[3] مركز الإمارات للسياسات، الأزمة الدبلوماسية بين الصومال وكينيا: دوافعها ومساراتها المحتملة، 2020/12/22.
https://epc.ae/ar/whatif-details/45/diplomatic-crisis-between-somalia-and-kenya-motivations-and-likely-trajectories

[4] Abdi Sheikh, Somalia Expels Kenyan Ambassador Over 'Interference', U.S. News, 30/11/2020.
https://www.usnews.com/news/world/articles/2020-11-30/somalia-expels-kenyan-envoy-in-latest-row-between-neighbours

وزير الاعلام الصومالي في 15/كانون الاول/2020 عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع كينيا، وجاء في بيان له: " إن الحكومة الفيدرالية الصومالية توصلت إلى هذا القرار ردًا على الانتهاكات السياسية وتدخل الحكومة الكينية السافر مؤخرًا في سيادة بلادنا " [1].

مما تقدم يتضح ان هناك العديد من الخلافات بين كينيا والصومال، وهي خلافات ليست وليدة اليوم وانما تعود الى عقود مضت كان احد أسبابها الرئيسة التقسيم الاستعماري للبلدين، فضلا عن التداخل الاثني، والخلاف الديني وغيرها، وزاد من حدة هذه الخلافات تجدد قضايا اصبحت محل توتر وعدم استقرار بين البلدين منها ما تقدم ذكره كالنزاع على الحدود البحرية ومشروع اقليم جوبا لاند، والملاحظ ان الفاعل الاهم والابرز كانت كينيا بسبب ضعف الحكومة الاتحادية في الصومال التي ورثت تركة بلد منهار ومنقسم ويعاني من العديد من المشكلات كالإرهاب والقرصنة والفقر وغيرها، فضلاً عن افتقارها لوسائل الضغط والتأثير ضد كينيا.

ثالثاً: مستقبل العلاقات الكينية – الصومالية

ان مستقبل العلاقات الكينية – الصومالية يتحدد وفق ثلاثة مشاهد، ويستند كل مشهد على مجموعة من المؤشرات وهي:

1- مشهد تطور العلاقات: يقوم هذا المشهد على افتراض ان كلا البلدين كينيا والصومال سيعملان على تجاوز الخلافات والازمات بينهما، وينطلق هذا المشهد من عدة مؤشرات وهي ان كلا البلدين يواجهان عدوًا واحدًا المتمثل بالإرهاب وتحديدًا حركة الشباب، علمًا ان كينيا ساندت قوات الحكومة الصومالية في محاربة حركة الشباب وطردتهم من معاقلهم لاسيما من اقليم جوبا لاند، كما ان الوصول الى تفاهمات مشتركة وتجاوز الخلافات وطي صفحة الماضي تمثل السبيل الوحيد لتنمية وتطوير علاقاتهما، مما سيوفر فرص نجاح أكبر للعلاقات الكينية – الصومالية.

ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد هو قليل التحقق، نظراً لعمق خلافات البلدين وتجدد ازماتهما، إذ ما ان تنتهي ازمة حتى تبدأ أزمة أخرى.

2- مشهد تراجع العلاقات: ينطلق هذا المشهد على اعتبار ان العلاقات الكينية – الصومالية تختزن مجموعة من المؤشرات السلبية تعود في تاريخها الى بداية الاستقلال عن الاستعمار منذ قرابة ستة عقود، وقد اتسمت طبيعة علاقات البلدين بحالة من التوتر وعدم الاستقرار، ويعزى ذلك الى جملة من الاسباب

[1] Abdi Latif Dahir, Somalia Severs Diplomatic Ties With Kenya, **The New York Times**, 16/12/2020. https://www.nytimes.com/2020/12/15/world/africa/somalia-kenya.html?auth=link-dismiss-google1tap

ابرزها: مطالب الصومال التاريخية بإقليم انفدي والذي يمثل الان المحافظة الشمالية الشرقية لكينيا، كون الاقليم امتداد طبيعي للأراضي الصومالية ويسكن فيه أغلبية من الاثنية الصومالية، وعلى الرغم ان هذا الخلاف تم تسويته لصالح كينيا، لكن ذلك لم يبدد مخاوف كينيا من تجدد المطالبات الصومالية الداعية الى وحدة اقاليهما، ولذا فان مصلحة كينيا تكمن في ضعف وعدم استقرار الصومال.

ولعل من اهم مصادر القلق والتوتر أيضًا وجود مئات الاف اللاجئين الصوماليين في كينيا، إذ ادى انهيار الدولة الصومالية منذ العام 1991، وما اعقبها من اقتتال داخلي الى نزوح وهجرة الصوماليين الى الخارج، وكانت كينيا الوجهة المفضلة للعديد من الصوماليين الفارين بحكم أهمية كينيا على صعيد منطقة شرق افريقيا رغم سوء المعاملة، ولا يقف الامر عند حد أزمة اللاجئين وما ارتكبه بعض اللاجئين الصوماليين من اعمال مخلة بالأمن الوطني الكيني، وانما أسهم الارهاب لاسيما حركة الشباب الصومالية في توتر وعدم استقرار علاقات البلدين، كما اثرت القرصنة الصومالية على كينيا أيضًا.

فضلاً عما تقدم أدى التدخل العسكري الكيني في الصومال، الذي لم يقتصر على حد محاربة حركة الشباب وانما أدى الى تدخل آخر في شؤون الصومال الداخلية وكان ابرز صور هذا التدخل هو تبنيها مشروع جوبا لاند وتقوية هذا الاقليم على حساب الحكومة الفدرالية الصومالية، كما قاد النزاع على الحدود البحرية بين كينيا والصومال الى أزمة دبلوماسية بين البلدين، وعليه فان تعقيد وتشابك خلافات البلدين جعل مسألة حلها تبدو مستعصية، وعليه فان هناك العديد من المؤشرات السلبية التي ستحكم العلاقات الكينية – الصومالية، والتي ستظل حبيسة المدركات السلبية، ولا يمكن الخلاص منها في المستقبل المنظور، لا سيما وان كل التفاهمات واللقاءات المشتركة بين البلدين لم تنجح في سد هوة الخلافات بينهما.

وعلى الرغم ان مؤشرات هذا المشهد قوية لكن ليس من مصلحة البلدين تراجع علاقاتهما الى حد الذي يؤدي الى تفاقم الازمات وتفجرها الى صراع، وان كان الواقع يؤكد بان الصومال ليس نداً لكينيا، بل ما زال الصومال بحاجة الى كينيا، وعليه فان هذا المشهد قليل التحقق.

3- مشهد استمرارية العلاقات: يقوم هذا المشهد على افتراض ان العلاقات الكينية – الصومالية سوف تستمر على نفس الوتيرة، أي انها ستكون محكومة بالواقع الصومالي غير المستقر، وان سياسة التعامل معها لمدة ستة عقود ستظل نفسها، وستعمل كينيا على ابقاء الصومال ضعيفًا، كما ان كينيا ستحتفظ بدورها الاقليمي الذي اضطلعت به تجاه الصومال منذ العام 1991، وهو لعبها دور الوسيط المحايد بين

الاطراف الصومالية، لا سيما وان الازمة الصومالية قد عززت مكانة كينيا الاقليمية، وجعلت منها ملتقى للمنظمات الاقليمية والدولية والانسانية.

وعليه ستعمل كينيا على احتواء الازمات مع الصومال بالشكل الذي يحقق مصالحها، انطلاقًا من تجربتها التاريخية وتقاليدها السياسية وقدرتها في التعامل مع دول الجوار الجغرافي، فضلاً عن امتلاك كينيا أغلب وسائل الضغط التي يمكن بواسطتها التأثير مستقبلاً على الصومال.

كما ان قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ستجد تسوية دبلوماسية لها في المستقبل المنظور، ومع ذلك ستبقى العلاقات دون المستوى المطلوب، وستظل حالة عدم الرضا والتوتر مستمرة لاسيما وان طرفي المعادلة غير متكافئين القوة فكينيا لديها العديد من وسائل التأثير والقوة مقارنة بالصومال المنهكة داخليا، وعليه فان هذا المشهد هو الاقرب الى التحقق من وجهة نظر الباحث بناءً على المؤشرات السابقة.

الخاتمة

عملت كينيا منذ انهيار الدولة الصومالية في العام 1991 على استضافة جولات المصالحة بين الاطراف الصومالية المتصارعة، وعقدت لهذا الغرض العديد من المؤتمرات وجولات التفاوض، وفي الواقع ان كينيا حققت من وراء ذلك العديد من المكاسب اهمها انها عززت مكانتها الاقليمية على الصعيد الدولي، إذ تحولت كينيا من الناحية العملية الى وجهة مفضلة للمنظمات الاقليمية والدولية والانسانية، ومحطة مهمة لإجراء المفاوضات وعقد المؤتمرات واللقاءات بين قادة المجتمع الدولي والصومال، فضلاً عن ذلك امتلكت كينيا العديد من وسائل التأثير والضغط في الداخل الصومالي، كما نجحت بالوقت ذاته من ترسيخ الروح العشائرية في الحكومة الصومالية فالبرلمان الصومالي المنتخب في كينيا عام 2004 والحكومة الصومالية المنبثقة عنه كانت على اساس عشائري، بل انها نجحت أيضًا في تحويل الصومال الى النظام الفدرالي في بلد يعاني من انقسام سياسي وعشائري مما يعني ابقاء الصومال مقسمًا وضعيفًا، للحيلولة دون تحوله الى قوة اقليمية منافسة تؤثر على مكانة كينيا الاقليمية على صعيد منطقة شرق أفريقيا، ولمنعه من أي مطالبات مستقبلية بحقوقه التاريخية في اقليم انفدي أي المحافظة الشمالية الشرقية لكينيا.

ومن الجدير بالذكر ان هناك مجموعة من القضايا الشائكة والخلافات بين البلدين، إلا ان ابرز هذه القضايا المعاصرة هي النزاع على الحدود البحرية بينهما التي ادت الى ازمة دبلوماسية بين البلدين، وكذلك مشروع جوبا لاند الذي هدفت كينيا من وراءه انشاء ادارة محلية صومالية قريبة من حدودها

الشمالية الشرقية وموالية لها، مما يدل على ان الخلافات بين البلدين ستظل تحكم علاقاتهما، وستظل حالة التوتر وعدم الاستقرار هي السمة الغالبة على العلاقات الكينية – الصومالية.

ومما تقدم يتضح ان كينيا لها دور واضح في التطورات السياسية والامنية التي مر بها الصومال، بل يمكن عدها ابرز الفواعل الاقليمية المؤثرة في الداخل الصومالي لاسيما منذ انهيار الدولة الصومالية في العام 1991 والى حد الان، وهذا يعني بالنتيجة ان طبيعة العلاقات غير متكافئة وتميل الى جانب كينيا، وهذا يفسر سبب بروز الدور الكيني في هذه العلاقات على حساب الصومال.